

٢٤١ -

والحديث إما متواتر أو غير متواتر . والخبر إما أن يكون غير محفوظ
بالقرائن أو محفوظ بالقرائن .

والقرائن إما لتصديقه أو لتكذيبه .

والخبر المحفوظ بقرائن تكذيبه : ما كان مخالفاً للشقول القطعي من
كتاب أو سنة متواترة ، أو مخالفاً للعقل القطعي ، أو للإجماع أو اتفق على
تكذيبه جمع كثير ، أو سكتوا عن ذكره .

وللمحدثين إصطلاح في معنى الخبر والأثر والحديث والسنة - وكلها معان
متقاربة تشمل ما أضيف للنبي أو الصحابي .

شروط الرواية الصحيحة :

- ١ - الإتصال .
- ٢ - عدالة الراوى .
- ٣ - ضبطه .
- ٤ - عدم شذوذه .
- ٥ - عدم وجود علة .

حكم العمل بخبر الواحد :

ويجوز العمل بخبر الواحد عند الجمهور . وخالفهم الجبائي وله دليلان :

١ - لو جاز العمل به لجاز التعبد به . ولو جاز التعبد به لجاز اجتماع
النقيضين عند التعارض - كتعارض حديثين أحدهما الجهر بالتسمية والآخر
الإصرار بها .

والجواب عن اعتراض الجبائي ودليله : أن نقول للجبائي إن تساويا
وجب الوقف . وإن ترجح أحدهما وجب العمل بالأرجح . وإن علم الناسخ
وجب العمل به .

وإن قال الجبائي بتعدد الحق ، قلنا له نحن مطالبون بما انتهى إليه علمنا ،
وإن كان يقول بوحده فالإجماع منعقد أن المصيب له أجران والمخطيء
له أجر .